# الفصل الخامس

## الوقائع الاقتصادية للنظام الاقتصادي الرأسمالي

بعد زوال النظام الإقطاعي في اوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي . الذي ظهر و ازدهر في اوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة.

قبل أن نبدأ بتعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي سنعرف أولا ماهية النظام الاقتصادي، (النظام الاقتصادي) هو (مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع معين وفي زمان معين). و يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

يعرف بعض الاقتصاديين النظام الاقتصادي من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي: المذهب الفكري، والقوى الإنتاجية، والعلاقات الإنتاجية. هذه العناصر الثلاثة تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي، و لا بد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي أصلا: فبدون العلاقات الإنتاجية ليس من المتصور إمكانية تطبيق مذهب فكري معين، غير أن وجود مذهب فكري لا يعني بالضرورة توافر القوى الإنتاجية، و العلاقات الإنتاجية الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ، كما أنه لا يعني حتمية أو إمكانية تطبيق المذهب الفكري.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثّر فيه. وعرّف (أنتونيلي )النظام الاقتصادي بأنه «مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان».

ويرى سومبارت النظام الاقتصادي بأنه المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية:

في حين يرى (ماركس ) أن جوهر الرأسمالية إنما يكمن في أسلوب خاص للإنتاج هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ويقصد بأسلوب الإنتاج ما يأتي :

١. **القوى الإنتاجية :** وتشمل أدوات الإنتاج والأفراد أنفسهم بإمكانياتهم الفنية وخبراتهم بالعمل التي تساعدهم ليس فقط على تشغيل أدوات الإنتاج وإنما على تطويرها أيضاً.

٢. **علاقات الإنتاج أو العلاقات الاقتصادية :** وهي الروابط التي تقوم بين الأفراد خلال عملية الإنتاج وعملية المبادلة وتوزيع السلع المادية وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج.

وعلى وفق تعريف ماركس فان الرأسمالية هي نظام تتملك فيه الأقلية أموال

الإنتاج بمختلف أنواعها بينما لا تمتلك الأغلبية سوى قوة عملها، ويقوم أفراد الطبقة الأولى، أي الرأسماليون بشراء قوة عمل الطبقة الثانية أي البروليتاريا، نظير أجر معلوم كما تشتري أي سلعة من السلع، ويستخدمونها في القيام بعملية الإنتاج اذ تعود أثمان السلع المنتجة بأكملها عليهم. وهكذا يقوم النشاط الإنتاجي في النظام الرأسمالي على أكتاف البروليتاريا، ويكون طابع علاقات الإنتاج (الملكية) فردياً بينما يكون طابع القوى المنتجة جماعياً.

ويعرف الاقتصادي الانكليزي ( هوبسون ) الرأسمالية بأنها تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب عمل، أو مجموعة من أصحاب الأعمال، يمتلك مقداراً من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمل وذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة وبالتالي تحقيق أرباح.

واستناداً لهذه التعاريف نجد أن هناك خمسة شروط أساسية لوجود النظام الرأسمالي وهي:

١ - أن يكون هناك إنتاج للثروة لا يقصد به إشباع الحاجات الجارية بل يدخر ولا يستهلك.

٢ - أن توجد طبقة عمالية لا تستطيع كسب رزقها.

٣ - نمو الفن الصناعي والاعتماد على العمالة القادرة على استخدام الآلات.

٤ - وجود سوق واسعة يمكن الوصول إليها لتصريف منتجات الصناعة الرأسمالية.

٥ - وجود الروح الرأسمالية أو الرغبة والمقدرة على استخدام الثروة المتراكمة لتحقيق الارباح، وذلك بواسطة تنظيم المشروع الصناعي.

من هذه التعاريف نخلص الى أن الرأسمالية هي نظام اقتصادي، وتصنف النظم الاقتصادية حسب معايير مشتركة اختلف الباحثون في وضعها إلا أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته، فقد عرف الإنسان منذ القدم وطبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج و توزيعه مكانا و زمانا، و هذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي يمكن تصنيفها إلى:

١ - نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية ( النظام الاقتصادي: البدائي / العبودي/ الإقطاعي).

٢ - نظم اقتصادية بعد الرأسمالية ( النظام الاقتصادي: الرأسمالي / الاشتراكي / المختلط).

وسوف نركز في هذا الفصل والفصول اللاحقة على النظم الاقتصادية بعد مرحلة الرأسمالية.

يعرف (النظام الرأسمالي) بالنظام الحر لأنه يقوم على الحرية المطلقة، وإن كانت هذه الحرية شكلية وليست حقيقية.

كما يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه «نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) - سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا ( العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن أفرادها لا يمتلكون وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.

فالرأسمالية إذن تعبر في جوهرها عن نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج و مجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يشكلون طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق الربح على حساب الأكثرية من العمال.

## ٥-١: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي و زوال النظام الإقطاعي

لم ينشأ النظام الرأسمالي، شأنه في هذا شأن غيره من النظم الاقتصادية والاجتماعية دفعة واحدة. ويمكن القول أن نشوء الرأسمالية بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعود تحديد هذا التاريخ إلى سببين رئيسيين هما:

١. أن العامل الاقتصادي الأول في تكوين الرأسمالية، وهو تراكم رأس المال قد بدأ في الظهور اعتباراً من أوائل القرن السادس عشر واستمر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

٢. أن العامل الاقتصادي الثاني في نشوء الرأسمالية، وهو الاختراعات الفنية والعلمية، قد بدأ في الظهور وإحداث آثاره الضخمة على الأخص خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تاريخ بداية الثورة الصناعية.

وبهذا يكون اكتمال الرأسمالية قد حدث خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أي عندما اكتمل العاملان الاقتصاديان اللذان مهدا لنشأة المشروع الصناعي، وهما تراكم رأس المال والاختراعات الفنية والعلمية.

وقد تكاتفت عوامل متعددة ومختلفة ولكنها مترابطة إلى حد ما فيما بينها في تكوين النظام الرأسمالي. بعضها اقتصادي (سبق الإشارة إليها)، وبعضها الآخر غير اقتصادي أو معنوي وهي متعددة ساهمت جميعها في ظهور الرأسمالية، ويمكن التطرق اليها على النحو الآتي :

**١- القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية :**

نتيجة للثورة ضد الإقطاع و الاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في اوربا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا و يقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات، و بذلك ظهرت الدولة القومية في اوربا (فرنسا . اسبانيا. البرتغال. بريطانيا. هولندا) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها، و قد أسهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع و ظهور الدولة القومية أهمها:

ا- هروب رقيق الأرض إلى المدن حيث يجدون حرية اكبر في العمل و بالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية، وهو ما أسهم في زعزعة النظام الإقطاعي باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية .

ب- انتشار استعمال النقود المعدنية كالذهب و الفضة في التبادل، إذ كان التجار و الصناع في المدينة يتعاملون بالنقود، لذلك أجبر الإقطاعيون إثناء شراء منتجاتهم إلى دفع المقابل نقدا و هو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود، مما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية بعدما كانت عينية، مما أسهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد و تحولت علاقة التبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل إيجار.

ج - تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع و حقق ذلك الاتفاق مصالح الطرفين .

**٢- ازدياد عدد السكان :**

شهد سكان اوربا عامة و خاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتدءا من منتصف القرن السادس عشر و دلك لعدة أسباب، وهو ما أسهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها و من ثم التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، إذ لم يعد المزارع يزرع و ينتج لنفسه و لأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق و تحقيق ربح .

**٣- الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الأوربية :**

خرجت اوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة ١٤٩٨ و وصولها إلى العالم الجديد سنة ١٤٩٢، إذ تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم (أمريكا وأفريقيا والشرق الأقصى). وكان لهذه الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الاوربية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي اسهمت في تطور وازدهار النظام الرأسمالي، ومن هذه النتائج :

ا- اتساع نطاق الأسواق و المبادلات .

ب - تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس .

ج - توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج - صناعة و زراعة .

**٤- التطور الفكري و الإصلاح الديني :**

لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يعترف بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح العمل في الزراعة و الصناعة و كل الأعمال و الأنشطة الأفضلية نفسها، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعد الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح و هو ما أعطى دفعة قوية للنظام الرأسمالي و لم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال . فضلا عن ذلك فإن السماح لكل فرد بتفسير النصوص المقدسة طبقاً لضميره والقول بأن نجاة كل فرد إنما تكمن في الاعتقاد الذي يحمله، إنما يعني تمجيد الفرد وإعلاء شأنه إلى حد لم يعرفه من قبل. وبنقل هذه الأفكار إلى الميدان الاقتصادي فإنها تؤدي إلى تحرير الفرد من كل قيد فرضه عليه النظام الإقطاعي.

ولعل أبرز حركة كانت حركة جون كالفن الدينية، فقد جعلت من العالم الاقتصادي مفهوماً حياً تبادلياً، فكالفن لا يحارب الثروة بل يقر تعلق الفرد بالحصول عليها، أكثر من هذا فإنه يرى في النجاح المادي أي اكتساب الثروة دليلاً على الاختيار الإلهي بحيث يتعين على كل فرد كي يعرف ما إذا كان مختاراً أم لا أن ينمي طاقاته وأن يبذلها في إتقان عمله أو حرفته لأنه لو توصل إلى النجاح فيها فإن له أن يتأكد من أنه مختار فعلاً. وهكذا توجه الطاقة الإنسانية كلها للنجاح المادي والحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة. ويضيف كالفن أنه يتوجب على الفرد ألا يستعمل ثروته في البذخ والترف وممارسة الحياة الكسولة الخاطئة. والواقع أن هذه الفكرة الأخيرة إنما تشجع على الادخار ومن ثم تراكم رأس المال، وهو أحد خصائص الرأسمالية. كما أعلن كالفن تمجيد العمل كوسيلة لتحقيق الخطة الإلهية وبالتالي شجع على التطور الاقتصادي الهائل الذي شهده العالم الحديث.

وهكذا ساعدت الأفكار التي جاء بها كالفن على نشر أفكار جديدة كثيرة عن الحاجة إلى الحركة والعمل والرغبة في التوسع الدائم في المشروعات والعناية الدقيقة بالأعمال التي يؤديها الفرد وتمجيد عقلية السعي لتحقيق الربح وتشجيع روح المشروع، وهذه الأفكار كلها هي خصائص أساسية للرأسمالية.

**٥- تطور النظم النقدية :**

حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع و المدخرات للمدخرين و المودعين، و هو ما اسهم في زيادة الادخار و بالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

**٦-حركة النهضة :**

بدأت حركة النهضة في ايطاليا ثم سادت أوروبا الغربية في القرنين الخامس عشر و السادس عشر، وما ترتب عليها من تقوية الشعور بالحرية الفردية ونشر روح الفردية الديناميكية وهما عاملان مميزان للرأسمالية، كذلك ساهمت حركة النهضة هذه في جذب الانتباه والفضول إلى الظواهر المادية والطبيعية والفنية. وعلى العكس من الأخلاق الإقطاعية التي كانت تتميز بالتقشف والسلبية وإخضاع أوجه النشاط

المادية لقواعد أخلاقية ودينية صارمة، فإن المثل الأعلى في حركة النهضة قد تمثل في تحرير الفرد والدعوة إلى بذل أقصى طاقة ممكنة في أعمال التجارة والمال والنجاح فيها والبحث عن الثروة والرخاء المادي.

**٧-دور اليهود في خلق الرأسمالية:**

لقد أسهم اليهود مساهمة كبيرة في نشأة الرأسمالية. وقد اهتم سومبارت ببيان تأثير اليهود على الرأسمالية وخاصة في كتابه عن ( اليهود والحياة الاقتصادية) في عام ١٩١١ واعتبر اليهود رواد الرأسمالية الوليدة وعزا إلى هجراتهم في العصور الوسطى تنقل مراكز النشاط الاقتصادي في أوروبا في تلك العصور. والواقع أن العهد القديم بما يتضمنه من وعود بالسلطة والثروة والسيطرة المادية للشعب المختار إنما يسبغ على الاقتصاد مفهوماً مادياً ملموساً .

وقد أوضح سومبارت كيف أن التهيئة الاقتصادية لليهود إنما تجد أصولها في مراعاة قواعدهم الدينية ذاتها وأكثر من هذا فالديانة اليهودية إنما ترتكز على عقد، وهو تنظيم تجاري في رأي سومبارت بين الله وبني إسرائيل فالله يعد ويعطي شيئاً وفي مقابله يعطي الإنسان الفاضل إلى الله خدمات معينة، وقد يبدو كل هذا وكأنه لاحق على نشأة الرأسمالية ولكن الواقع أنه سابق عليها بقرون عديدة وقد انتقلت هذه الأفكار من الديانة إلى الحياة العملية.

**يرتكز النظام الرأسمالي على أربعة أركان رئيسية:**

١ - حرية التملك: ويطلق عليها أيضاً مبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود، فالملكية الخاصة لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج هي القاعدة الرئيسية للتملك ولا يمكن الخروج عنها إلا في ظروف استثنائية كأن تقوم الدول بتأميم بعض وسائل الإنتاج لظروف استثنائية.

٢ - حرية الإستغلال: حيث تسمح الرأسمالية للأفراد باستغلال ملكيتهم على الوجه الذي يروق لهم ويحقق مصالحهم وذلك على اعتبار أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الهامة في النظام الرأسمالي والأقدر على تحقيق مصلحته.

٣ - حرية الاستهلاك: فكما تضمن الرأسمالية للأفراد استغلال ممتلكاتهم حسب ما يروق لهم تضمن لهم كذلك الإنفاق من أموالهم كما يريدون على حاجاتهم الاستهلاكية.

٤ - قاعدة التوزيع هي الثمن : إن الملكية الخاصة أو جهاز الثمن هو الذي يوزع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويتم ذلك بصورة تلقائية وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

والفكرة الأساسية لدى النظام الرأسمالي هي الاعتقاد بوجود نظام طبيعي عام يشمل الظواهر الاقتصادية وأن هذا النظام يطبق من تلقاء نفسه ودون الحاجة لتدخل الدولة اذ أن آدم سميث حدد وظائف الدولة بالوظائف الثلاثة الآتية:

**١- الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي**

**٢- تحقيق العدالة في الداخل**

**٣- القيام بالنشاط الذي لا يستطيع الأفراد أو لا يقبلون القيام به مثل التعليم والصحة.**

فالدولة في أصول النظام الرأسمالي تعرف ب «الدولة الحارسة» وليست المتدخلة، كما يفترض النظام الرأسمالي وجود الإنسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة اذ أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته دون الإضرار بمصالح الآخرين وهذا سيؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجماعة ككل وبذلك يحدث الانسجام والتوافق بين المصالح.